الباعث الحثيث
شرح
اختصار علوم الحديث

للحافظ ابن كثير
(٧٠١ ـ ٧٧٤ هـ)

تحقيق
أحمد محمد شاكر

طبعة مزيدة ومنقحة

مكتبة دار التراث
٢٢ ش الجمهورية ـ القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

طبعة مزيدة ومنقحة

١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

رقم الإيداع: ١٦٦٢٧ / ٢٠٠٥

مكتبة دار التراث

طبع . نشر . توزيع

٢٢ ش الجمهورية - القاهرة - ت: ٣٩١٤٢٢٣

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله بن عبد المطَّلب، المبعوث للناس كافة هداية للعالمين. وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قصة هذا الكتاب (اختصار علوم الحديث، لابن كثير) وتقرير دراسته فى بعض كليات الأزهر، وإعادة طبعه، مفصلة فى مقدمة الطبعة (الأولى)، وهى مثبتة بنصها فى مقدمة هذه الطبعة (الثانية)، حفظًا لحق التاريخ فى عرض وقائعه على قارئ هذه الطبعة.

وقد غيَّرنا شيئًا قليلاً من خطتنا التى أشرنا إليها فى الطبعة السابقة، فرأيت أن أجعل الشرح كله من قلمى، وأن أزيد فيه وأعدل، بما يجعل الكتاب أقرب إلى الطلاب وأكثر نفعًا لهم إن شاء الله.

ثم رأيت أنَّ أصل كتاب ابن كثير عرف باسم (اختصار علوم الحديث)، وأن الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة جعل له عنوانًا آخر فى طبعته الأولى بمكة، فسماه (اختصار علوم الحديث، أو الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث)، التزامًا للسجع الذى أُغرم به الكاتبون فى القرون الأخيرة. وأنا أكره التزام السجع وأنفر منه، ولكن لا أدرى كيف فاتنى أن أغير هذا فى الطبعة الثانية التى أخرجتها. ثم اشتهر الكتاب بين أهل العلم باسم (الباعث الحثيث)، وليس هذا اسم كتاب ابن كثير، وليس من اليسير أن أعرض عن الاسم الذى اشتهر به أخيرًا.

فرأيت من حقى ـ جمعًا بين المصلحتين: حفظ الأمانة فى تسمية المؤلف كتابه، والإبقاء على الاسم الذى اشتهر به الكتاب ـ أن أجعل (الباعث الحثيث) علمًا على الشرح الذى هو من قلمى ومن عملى، فيكون اسم الكتاب (الباعث الحثيث،

شرح اختصار علوم الحديث). والأمر فى هذا كله قريب.

وبعد: فإنى أجد من الواجب علىَّ أن أقول كلمة عدل وإنصاف، تتصل باختيارى طبع هذه الطبعة لحساب (مكتبة محمد صبيح)، وقد ساء ظن الناس بها، من وجهة التهاون فى طبع الكتب وتصحيحها. ولعل الإنصاف يقضى بأن تكون التبعة فى هذا التهاون على العلماء الذين يقومون على تصحيح الكتب وتوضع عليها أسماؤهم، لا على المكتبة وأصحابها فإنما هم تجار وناشرون فقط.

وأرجو أن يجد القراء فى هذه الطبعة مصداق هذا القول، إن شاء الله.

وأسأل الله الهدى والتوفيق، وأن يجعل عملنا فى خدمة السنة النبوية خالصًا لله وفى سبيل الله.

السبت ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٧٠

٢٢ سبتمبر سنة ١٩٥١

أحمد محمد شاكر

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، ملك يوم الدين. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وسيد الخلق أجمعين، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فقد تفضل أستاذنا الإمام العظيم، المصلح الحكيم، الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر[١]، واختارنى عضوًا فى لجنة المناهج فى علوم التفسير والحديث، للمعاهد الدينية، مع إخوان كرام، من أعلام الأزهر وأساطينه، ومع رئيس من أفذاذ العلماء الذين أنجبهم الأزهر الشريف، وهو شيخى وأستاذى العلامة الكبير الشيخ إبراهيم الجبالى[٢].

ولقد قامت اللجنة بما نُدبت إليه بعون الله وتوفيقه، يحوطها رئيسها بعنايته وإرشاده، ويعينها بعلمه وحكمته، فوضعت المناهج لعلوم التفسير والحديث فى بضعة عشر مجلسًا، فى شهرى جمادى الأولى وجمادى الثانية سنة ١٣٥٥هـ.

فكان مما اختارته فى علم مصطلح الحديث كتاب (اختصار علوم الحديث) تأليف الحافظ ابن كثير (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ) وقررت دراسته كله فى كلية أصول الدين، ودراسة بعض أنواعه فى كلية الشريعة، وهى الأنواع (١ ـ ٢٨ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ و ٣٤ ـ ٣٦ و ٣٩ و ٤٠ و ٦١ و ٦٢).

وهو كتاب فذ فى موضوعه، ألفه إمام عظيم من الأئمة الثقات المتحققين بهذا الفن، ونُسَخُه نادرة الوجود، وكنا نسمع عنه فى الكتب فقط، ثم رآه الأخ الأستاذ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة المدرس بالحرم المكى، حينما كان بالمدينة المنورة فى سنة ١٣٤٦هـ، وكانت نسخته موجودة بمكتبة شيخ الإسلام أحمد عارف

(١) توفى الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى مساء يوم الثلاثاء ١٣ رمضان سنة ١٣٦٤، ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٥، رحمه الله.

(٢) توفى أستاذنا العلامة الكبير الشيخ إبراهيم الجبالى ليلة الاثنين ١٧ صفر سنة ١٣٧٠، ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠، بالقاهرة، رحمه الله.

حكمت، تحت رقم ٥٧ مصطلح، وهى نسخة قديمة مكتوبة فى طرابلس الشام سنة ٧٦٤هـ، منقولة عن نسخة أخرى قوبلت على نسخة صحيحة معتمدة قرئت على المصنف وعليها خطه، كما أثبت ذلك ناسخها رحمه الله. ثم رآها بعد ذلك الأخ الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع، من كبار أعيان مكة المكرمة، فى سنة ١٣٥٢هـ، فأشار على صديقه الشيخ مصطفى ميرو الكتبى بنشر الكتاب، فوافق على ذلك، وكلفا بعض الإخوان من أهل العلم فى المدينة المنورة نسخه ومقابلته على الأصل. ثم طبع فى المطبعة الماجدية بمكة سنة ١٣٥٣هـ، بتصحيح الأخ العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، وكتب له مقدمة نفيسة وترجمة للمؤلف، وعلق عليه بعض تعليقات مفيدة.

ولما وافقت اللجنة على اختيار الكتاب للدراسة، ولم يجد الطلاب منه نسخًا من طبعة مكة، وتعسر الوصول إليها مع تكرار الطلب: أشار علىَّ بعض الإخوان أن نسعى فى إعادة طبعه بمصر، ورغبوا إلىَّ أن أصححه وأكتب عليه شبه شرح لأبحاثه، مع تحقيق بعض المسائل الدقيقة فى علم المصطلح، فبادرت إلى النزول عند إرادتهم، ووفق لنا الأخ الفاضل محمود أفندى توفيق الكتبى بمصر وأجاب إلى طبع الكتاب.

وقد قمت بتصحيحه والتعليق عليه كما التزمت، بعون الله وتوفيقه، وحرصت على أكثر الحواشى التى كتبها الأخ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، ورمزت إليها بحرف (ح) ورمزت إلى ما كتبت بحرف (ش) أو تركته من غير رمز إليه[1].

وأحب أن أشير هنا إلى فائدة هذا العلم الذى سمى بهذا الاسم المتواضع «مصطلح الحديث» وأثره فى العلوم الشرعية والتاريخية وغيرها من سائر الفنون التى يرجع فى إثباتها إلى صحة النقل والثقة به.

فإن المسلمين اشتدت عنايتهم ـ من عهد الصدر الأول ـ بحفظ أسانيد شريعتهم من الكتاب والسنة، بما لم تعن به أمة قبلهم، فحفظوا القرآن ورووه عن رسول الله ﷺ متواترًا، آيةً آيةً، وكلمةً كلمةً، وحرفًا حرفًا، حفظًا فى الصدور، وإثباتًا

(١) رأيت ـ فى هذه الطبعة الثانية ـ أن أعدل عن هذا، فأجعل الشرح كله من قلمى، وأحذف هذين الرمزين، كما بينت ذلك فى مقدمة هذه الطبعة.

بالكتابة فى المصاحف، حتى رووا أوجه نطقه بلهجات القبائل، ورووا طرق رسمه فى الصحف، وألفوا فى ذلك كتبًا مطولة وافية. وحفظوا أيضًا عن نبيهم كل أقواله وأفعاله وأحواله، وهو المبلِّغ عن ربه، والمبيِّن لشرعه، والمأمور بإقامة دينه. وكل أقواله وأفعاله وأحواله بيان للقرآن. وهو الرسول المعصوم، والأسوة الحسنة. يقول الله تعالى فى صفته: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤]، ويقول: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، ويقول أيضًا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب كل شىء يسمعه من رسول الله ﷺ، فنهته قريش، فذكر ذلك للرسول فقال: «اكتب، فوالذى نفسى بيده ما خرج منى إلا حق»(١).

وأمر المسلمين فى حجة الوداع بالتبليغ عنه أمرًا عامًا، فقال: «وليبلغ الشاهد الغائب، فإن الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه»(٢).

وقال: «فليبلغ الشاهد الغائب، فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع»(٣).

ففهم المسلمون من كل هذا أنه يجب عليهم أن يحفظوا عن رسولهم كل شىء، وقد فعلوا، وأدوا الأمانة على وجهها، ورووا الأحاديث عنه، إما متواترة باللفظ والمعنى، وإما متواترة فى المعنى فقط، وإما مشهورة، وإما بالأسانيد الصحيحة الثابتة، مما يسمى عند العلماء «الحديث الصحيح» و«الحديث الحسن».

واجتهد علماء الحديث فى رواية كل ما رواه عنه الرواة، وإن لم يكن صحيحًا عندهم. ثم اجتهدوا فى التوثق من صحة كل حديث وكل حرف رواه الرواة، ونقدوا أحوالهم ورواياتهم، واحتاطوا أشد الاحتياط فى النقل، فكانوا يحكمون بضعف الحديث لأقل شبهة فى سيرة الناقل الشخصية، مما يؤثر فى العدالة عند

(١) رواه أحمد فى المسند (رقم ٦٥١٠ ج٢ ص١٦٢) بإسناد صحيح. ورواه أيضًا أبو داود والحاكم وغيرهما بمعناه.

(٢) رواه البخارى وغيره (انظر فتح البارى ج١ ص١٤٦).

(٣) رواه البخارى وغيره أيضًا (انظر الفتح ج٣ ص٤٥٩).

أهل العلم. أما إذا اشتبهوا فى صدقه، وعلموا أنه كذب فى شىء من كلامه: فقد رفضوا روايته، وسموا حديثه (موضوعًا) أو (مكذوبًا)، وإن لم يُعرف عنه الكذب فى رواية الحديث، مع علمهم بأنه قد يصدق الكذوب.

وكذلك توثقوا من حفظ كل راوٍ، وقارنوا رواياته بعضها ببعض، وبروايات غيره، فإن وجدوا منه خطأ كثيرًا وحفظًا غير جيد: ضعفوا روايته، وإن كان لا مطعن عليه فى شخصه ولا فى صدقه، خشية أن تكون روايته مما خانه فيه الحفظ.

وقد حرروا القواعد التى وضعوها لقبول الحديث، وهى قواعد هذا الفن، وحققوها بأقصى ما فى الوسع الإنسانى، احتياطًا لدينهم. فكانت قواعدهم التى ساروا عليها أصح القواعد للإثبات التاريخى وأعلاها وأدقها، وإن أعرض عنها - فى هذه العصور المتأخرة - كثير من الناس، وتحاموها بغير علم منهم ولا بينة.

وقلدهم فيها العلماء فى أكثر الفنون النقلية، فقلدهم علماء اللغة، وعلماء الأدب، وعلماء التاريخ، وغيرهم، فاجتهدوا فى رواية كل نقل فى علومهم بإسناده، كما تراه فى كتب المتقدمين السابقين، وطبقوا قواعد هذا العلم عند إرادة التوثق من صحة النقل فى أى شىء يرجع فيه إلى النقل.

فهذا العلم فى الحقيقة أساس لكل العلوم النقلية، وهو جدير بما وصفه به صديقى وأخى العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة من أنه «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار».

ومع هذا فقد ابتدع بعض المتقدمين بدعة سيئة، هى عدم الاحتجاج بالأحاديث، لأنها تسمى فى اصطلاحات بعض الفنون «ظنية الثبوت»، أى أنها لم تثبت بالتواتر الموجب للقطع فى النقل، وكان هذا اتباعًا لاصطلاح لفظى، لا أثر له فى القيمة التاريخية لإثبات صحة الرواية، فما كل رواية صادقة يثق بها العالم المطلع المتمكن من علمه بواجب فى صحتها والتصديق بها واطمئنان القلب إليها أن تكون ثابتة ثبوت التواتر الموجب للعلم البديهى، وإلا لما صح لنا أن نثق بأكثر النقول فى أكثر العلوم والمعارف. وكانت هذه الفئة التى تذهب هذا المذهب الردىء فئة قليلة محصورة مغمورة، لا أثر لقولها فى شىء من العلم.

ولكن نبغ فى عصرنا هذا بعض النوابغ ممن اصطنعتهم أوربا وادخرتهم لنفسها

من المسلمين، فتبعوا شيوخهم من المستشرقين - وهم طلائع المبشرين - وزعموا كزعمهم أن كل الأحاديث لا صحة لها ولا أصل، وأنها لا يجوز الاحتجاج بها فى الدين، وبعضهم يتخطى القواعد الدقيقة الصحيحة، ثم يذهب يثبت الأحاديث وينفيها بما يبدو لعقله وهواه، من غير قاعدة معينة، ولا حجة ولا بينة. وهؤلاء لا ينفع فيهم دواء، إلا أن يتعلموا العلم ويتأدبوا بأدبه، ثم الله يهدى من يشاء.

وأما الطعن فى الأحاديث الصحيحة جملة، والشك فى صحة نسبتها إلى النبى ﷺ، فإنما هو إعلان بالعداء للمسلمين ممن عمد إليه علم ومعرفة، أو جهل وقصر نظر ممن قلد فيه غيره ولم يعرف عواقبه وآثاره، فإن معنى هذا الشك والطعن: أنه حكم على جميع الرواة الثقات من السلف الصالح رضى الله عنهم بأنهم كاذبون مخادعون مخدوعون، ورمى لهم بالفرية والبهتان، أو بالجهل والغفلة، وقد أعاذهم الله من ذلك. وهم يعلمون يقينًا أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كذب علىَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار». وقال: «من حدَّث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين».

فالمكذب لهم فى روايتهم إنما يحكم عليهم بأنهم يتقحمون فى النار تقحُّمًا، وأنهم لم يكونوا على شىء من الخلق أو الدين. فإن الكذب من أكبر الكبائر، ثم هو من أسوأ الأخلاق وأحطها، ولن تفلح أمَّة يفشو فيها الكذب، ولو كان فى صغائر الأمور، فضلاً عن الكذب فى الشريعة، وعلى سيد الخلق وأشرف المرسلين.

وقد كان أهل الصدر الأول من المسلمين - فى القرون الثلاثة الأولى - أشرف الناس نفسًا، وأعلاهم خلقًا، وأشدهم خشية لله، وبذلك نصرهم الله، وفتح عليهم الممالك، وسادوا كل الأمم والحواضر، فى قليل من السنين، بالدين والخلق الجميل، قبل أن يكون بالسيف والرمح.

كتبه

أحمد محمد شاكر

تقديم الكتاب

بقلم الأستاذ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة

إن علم أصول الحديث وقواعد اصطلاح أهله لا بد منه للمشتغل برواية الحديث، إذ بقواعده يتميز صحيح الرواية من سقيمها، ويعرف المقبول من الأخبار والمردود، وهو للرواية كقواعد النحو لمعرفة صحة التراكيب العربية، فلو سُمى «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار» لكان اسمًا على مسمًى.

هذا، وقد كتب العلماء فيه من عصر التدوين إلى يومنا هذا نفائس ما يكتب: من ذلك ما تجده فى أثناء مباحث «الرسالة» للإمام الشافعى، وفى ثنايا «الأم» له، وما نقله تلاميذ الإمام أحمد فى أسئلتهم له ومحاورته معهم، وما كتبه الإمام مسلم بن الحجاج فى مقدمة صحيحه، ورسالة الإمام أبى داود السجستانى إلى أهل مكة فى بيان طريقته فى سننه الشهيرة، وما كتبه الحافظ أبو عيسى الترمذى فى كتابه «العلل المفرد» فى آخر جامعه، وما بثه فى الكلام على أحاديث جامعه فى طيات الكتاب: من تصحيح وتضعيف وتقوية وتعليل. وللإمام البخارى التواريخ الثلاثة، ولغيره من علماء الجرح والتعديل من معاصريه ومن بعدهم: بيانات وافية لقواعد هذا الفن، تجىء منتشرة فى تضاعيف كلامهم. حتى جاء مَنْ بعدهم، فجرد هذه القواعد فى كتب مستقلة، ومصنفات عدة، أشار إلى أشهرها الحافظ ابن حجر العسقلانى فى فاتحة شرحه لنخبة الفكر فقال:

«فمن أول من صنف ذلك القاضى أبو محمد الرامهرمزى (الحسن بن عبد الرحمن الذى عاش إلى قريب سنة ٣٦٠)[1] فى كتابه المحدث الفاصل، لكنه لم يستوعب، والحاكم أبو عبد الله النيسابورى (محمد بن عبد الله بن البيع صاحب المستدرك على الصحيحين والإكليل والمدخل إليه فى مصطلح الحديث وتاريخ نيسابور، المتوفى سنة ٤٠٥) لكنه لم يهذب ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهانى (أحمد بن عبد الله الصوفى صاحب حلية الأولياء والمستخرج على

(١) ما وضع بين قوسين فمن زيادتنا توضيحًا لكلام الحافظ ابن حجر.

البخارى وغيرهما، المتوفى سنة ٤٣٠) فعمل على كتابه مستخرجًا وأبقى أشياء للمتعقب، وجاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادى (أحمد بن على بن ثابت صاحب تاريخ بغداد وغيره، المتوفى سنة ٤٦٣) فصنف فى قوانين الرواية كتابًا سماه «الكفاية»، وفى آدابها كتابًا سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع»، وقلَّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابًا مفردًا، فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة (محمد بن عبد الغنى البغدادى الحنبلى، المتوفى سنة ٦٢٩): كل من أنصف علم أن المحدِّثين بعد الخطيب عيال على كتبه. ثم جاء بعدهم بعض من تأخر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب، فجمع القاضى عياض (بن موسى اليحصبى الأندلسى، المتوفى سنة ٥٤٤) كتابًا سماه «الإلماع»، وأبو حفص الميانجى جزءًا سماه «ما لا يسع المحدث جهله»... إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزورى نزيل دمشق (المتوفى سنة ٦٤٣) فجمع ـ لما تولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابه المشهور «علوم الحديث» الشهير بـ «مقدمة ابن الصلاح»، فهذب فنونه، وأملاه شيئًا بعد شىء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب، واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة، فجمع شتات مقاصدها، وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع فى كتابه ما تفرق فى غيره، فلهذا عكف الناس عليه، وساروا بسيره، فلا يحصى كم ناظم له ومختصر، ومستدرك ومقتصر، ومعارض له ومنتصر» اهـ كلام الحافظ رحمه الله تعالى.

فقد ظهر لك بشهادة الحافظ ابن حجر أن كتاب ابن الصلاح رحمه الله جمع شتات الكتب وعيونها، من كتب الخطيب الذى هو عائل علماء الفن بعده وغيرها ممن تقدمه وتأخر، ومبلغ عناية العلماء بها نظمًا وشرحًا واختصارًا. فمن نظمها الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى المتوفى سنة ٨٠٦، نظمها فى كتابه «ألفية الحديث» وشرحها هو بنفسه، وكذلك شرحها بعده السخاوى. وللحافظ العراقى المذكور شرح على كتاب ابن الصلاح، وممن اختصرها الإمام النووى الشافعى صاحب المجموع والروضة فى فقه الشافعية وشرح صحيح مسلم وغيرها من الكتب النافعة، اختصرها فى كتاب سماه «التقريب» شرحه السيوطى فى كتاب سماه «تدريب الراوى».

ثم جاء الإمام ابن كثير الفقيه الحافظ المفسر ـ الذى ستقف على تاريخ حياته فيما بعد ـ فاختصرها فى رسالة لطيفة سماها «الباعث الحثيث على معرفة علوم الحديث»، بعبارة سهلة فصيحة، وجمل مفهومة مليحة، واستدرك على ابن الصلاح استدراكات مفيدة، يبدؤها بقوله (قلت)، فسهل على طالب الفن تناوله فى رسالة وسط ـ وخير الأمور أوساطها ـ لم يختصرها اختصارًا مضغوطًا مختلاً، ولا أطالها تطويلاً منتشرًا مشوشًا، فكانت خطوة أولى ومرحلة ابتدائية، يدرسها الطالب، فيرتقى منها إلى دراسة أصلها وما بعده من كتب الأئمة، حتى ينتهى إلى التحقيق، فيدلى بدَلْوه مع الدِّلاء.

ولقد كان للإمام ابن كثير حياة علمية حافلة بالجهد فى التحصيل والتصنيف، فى عصر مملوء بالأكابر من علماء النقل والعقل، كما ستقف على ذلك فى تلخيص سيرته من كلام ثقات المؤرخين من أهل عصره ومن بعدهم، إن شاء الله تعالى.

* * *

ترجمة المؤلف[١]

بقلم الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة

● نسبه وميلاده وشيوخه ونشأته:

هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل ابن الشيخ أبى حفص شهاب الدين عمر، خطيب قريته، ابن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشى، البصروى الأصل، الدمشقى النشأة والتربية والتعليم.

ولد بمجدل القرية من أعمال مدينة بصرى شرق دمشق سنة إحدى وسبعمائة، وكان أبوه خطيبًا، ومات أبوه فى الرابعة من عمره فرباه أخوه الشيخ عبد الوهاب، وبه تفقه فى مبدأ أمره.

ثم انتقل إلى دمشق سنة ٧٠٦ فى الخامسة من عمره، وتفقه بالشيخ برهان الدين إبراهيم بن عبد الرحمن الفزازى الشهير بابن الفركاح، المتوفى سنة ٧٢٩، وسمع بدمشق من عيسى بن المطعم، ومن أحمد بن أبى طالب المعمر أكثر من مائة سنة الشهير بابن الشحنة والحجار، المتوفى سنة ٧٣٠، ومن القاسم بن عساكر[٢]، وابن الشيرازى، وإسحاق بن الآمدى[٣]، ومحمد بن زراد، ولازم الشيخ جمال يوسف بن الزكى المِزِّى صاحب تهذيب الكمال وأطراف الكتب

---

(١) نقلاً عن كتاب (المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى) نسخة مخطوطة بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، للمؤرخ الشهير أبى المحاسن جمال الدين يوسف بن سيف الدين المعروف بابن تغرى بردى الأتابكى الظاهرى، صاحب «النجوم الزاهرة فى أخبار مصر والقاهرة»، المولود سنة ٨١٢ والمتوفى فى شهر ذى الحجة سنة ٨٧٤، ومن كتاب (الدرر الكامنة) للحافظ ابن حجر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢، ومن (ذيل التذكرة للحافظ أبى المحاسن الحسينى، ومن ذيل (الطبقات) لجلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١، ومن (شذرات الذهب فى أخبار من ذهب) لعبد الحى بن العماد الحنبلى المتوفى سنة ١٠٨٩، ج٦ ص٢٣٨، ومن (الرد الوافر) لابن ناصر الدين الدمشقى المتوفى سنة ٨٤٢.

(٢) هو مسند الشأم بهاء الدين القاسم بن مظفر ـ ابن عساكر، المتوفى سنة ٧٢٣.

(٣) هو إسحاق بن يحيى الآمدى، شيخ الظاهرية، عفيف الدين، المتوفى سنة ٧٢٥.

الستة، المتوفى سنة ٧٤٢، وبه انتفع وتخرج، وتزوج بابنته، وقرأ على شيخ الإسلام تقى الدين بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ كثيرًا، ولازمه وأحبه وانتفع بعلومه، وعلى الشيخ الحافظ المؤرخ شمس الدين الذهبى محمد بن أحمد بن قايماز، المتوفى سنة ٧٤٨، وأجاز له من مصر أبو موسى القرافى، والحسينى، وأبو الفتح الدبوسى، وعلى بن عمر الوانى، ويوسف الختنى، وغير واحد.

وقال الحافظ شمس الدين الذهبى فى المعجم المختص: «الإمام المفتى المحدث البارع، فقيه متفنن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة».

وقال الحافظ ابن حجر فى الدرر الكامنة: «اشتغل بالحديث مطالعة فى متونه ورجاله، وكان كثير الاستحضار، حسن المفاكهة، سارت تصانيفه فى حياته، وانتفع الناس بها بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدثين فى تحصيل العوالى وتمييز العالى من النازل، ونحو ذلك من فنونهم، وإنما هو من محدثى الفقهاء».

وأجاب السيوطى عن ذلك فقال: «العمدة فى علم الحديث على معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلاً، وأما العالى والنازل ونحو ذلك: فهو من الفضلات، لا من الأصول المهمة» اهـ.

وقال المؤرخ الشهير أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن سيف الدين المعروف بابن تغرى بردى الحنفى فى كتابه المنهل الصافى والمستوفى بعد الوافى: «الشيخ الإمام العلامة عماد الدين أبو الفداء... لازم الاشتغال، ودأب وحصّل وكتب، وبرع فى الفقه والتفسير والحديث، وجَمَعَ وصنَّف، ودرَّس وحدَّث وألَّف، وكان له اطلاع عظيم فى الحديث والتفسير والفقه والعربية وغير ذلك، وأفتى ودرس إلى أن توفى».

واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهت إليه رياسة العلم فى التاريخ والحديث والتفسير، وهو القائل:

تَمرُّ بنـــا الأيـــامُ تَتْرَى، وإنمـــا نُساق إلى الآجـــال والعينُ تَنْظرُ
فلا عائدٌ ذاك الشبابُ الذى مضى ولا زائلٌ هـــذا المشِيبُ المكـــدَّرُ

وتلامذته كثيرة، منهم: ابن حجى، وقال فيه: «أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بجرحها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه

يعترفون له بذلك، وما أعرف أنى اجتمعت به، على كثرة ترددى إليه، إلا واستفدت منه».

وقال ابن العماد الحنبلى فى كتابه شذرات الذهب: «الحافظ الكبير عماد الدين، حفظ التنبيه وعرضه سنة ١٨، وحفظ مختصر ابن الحاجب، وكان كثير الاستحضار، قليل النسيان، جيد الفهم، يشارك فى العربية، وينظم نظما وسطًا، قال فيه ابن حبيب: سمع وجمع وصنف، وأطرب الأسماع بالفتوى وشنَّف، وحدَّث وأفاد، وطارت أوراق فتاويه إلى البلاد، واشتهر بالضبط والتحرير».

● مؤلفاته من كتب مطولة ورسائل مختصرة:

ومن مؤلفاته:

١ ـ تفسير القرآن الكريم. وهو من أفيد كتب التفسير بالرواية، يفسر القرآن بالقرآن، ثم بالأحاديث المشهورة فى دواوين المحدثين بأسانيدها، ويتكلم على أسانيدها جرحًا وتعديلاً، فيبين ما فيها من غرابة أو نكارة أو شذوذ غالبًا، ثم يذكر آثار الصحابة والتابعين. قال السيوطى فيه: «لم يُؤلَّف على نمطه مثلُه».

٢ ـ والتاريخ المسمى بـ «البداية والنهاية» ذكر فيه قصص الأنبياء والأمم الماضية على ما جاء فى القرآن الكريم والأخبار الصحيحة، ويبين الغرائب والمناكير والإسرائيليات، ثم يحقق السيرة النبوية والتاريخ الإسلامى إلى زمنه، ثم ينتقل إلى الفتن وأشراط الساعة والملاحم وأحوال الآخرة. قال ابن تغرى بردى: وهو فى غاية الجودة اهـ، وعليه يعول البدر العينى فى تاريخه.

٣ ـ وكتاب «التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل» جمع فيه كتابى شيخيه المزى والذهبى، وهما (تهذيب الكمال فى أسماء الرجال) و(ميزان الاعتدال فى نقد الرجال)، مع زيادات مفيدة فى الجرح والتعديل.

٤ ـ وكتاب (الهدى والسنن فى أحاديث المسانيد والسنن) وهو المعروف بجامع المسانيد، جمع فيه بين مسند الإمام أحمد والبزار وأبى يعلى وابن أبى شيبة مع الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، ورتبه على الأبواب.

٥ ـ (طبقات الشافعية) مجلد وسط، ومعه مناقب الشافعى.

٦ ـ وخرج أحاديث أدلة التنبيه فى فقه الشافعية.

٧ ـ وخرج أحاديث مختصر ابن الحاجب الأصلى.

٨ ـ وشرع فى شرح البخارى، ولم يكمله.

٩ ـ وشرع فى كتاب كبير فى الأحكام، لم يكمل، وصل فيه إلى الحج.

١٠ ـ واختصر كتاب ابن الصلاح فى علوم الحديث ـ وهو هذا ـ قال الحافظ العسقلانى: وله فيه فوائد.

١١ ـ ومسند الشيخين، يعنى أبا بكر وعمر.

١٢، ١٣ ـ السيرة النبوية مطولة ومختصرة، ذكرهما فى تفسيره فى سورة الأحزاب فى قصة غزوة الخندق. والمختصرة طبعت بمصر سنة ١٣٥٨هـ باسم (الفصول فى اختصار سيرة الرسول).

١٤ ـ كتاب (المقدمات)، ذكره فى مختصر مقدمة ابن الصلاح وأحال عليه.

١٥ ـ مختصر كتاب المدخل للبيهقى، كما ذكره فى مقدمة هذه الرسالة.

١٦ ـ رسالة فى الجهاد، وهى مطبوعة.

● وفاته:

قال صاحب المنهل الصافى: توفى فى يوم الخميس السادس والعشرين من شعبان سنة أربع وسبعين وسبعمائة، عن أربع وسبعين سنة.

وقال الحافظ ابن حجر: وكان قد أضر ـ يعنى فقد بصره ـ فى آخر حياته.

رحمه الله ورضى عنه.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا الإمام العلامة، مفتى الإسلام، قدوة العلماء، شيخ المحدثين، الحافظ المفسر، بقية السلف الصالحين، عماد الدين، أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الشافعى، إمام أئمة الحديث والتفسير بالشأم المحروس، فسح الله للإسلام والمسلمين فى أيامه، وبلغه فى الدارين أعلى قصده ومرامه:

الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى.

(أما بعد): فإن علم الحديث النبوى ـ على قائله أفضل الصلاة والسلام ـ قد اعتنى بالكلام فيه جماعة من الحفاظ قديمًا وحديثًا، كالحاكم والخطيب، ومن قبلهما من الأئمة، ومن بعدهما من حفاظ الأمة.

ولما كان من أهم العلوم وأنفعها أحببت أن أعلق فيه مختصرًا نافعًا جامعًا لمقاصد الفوائد، ومانعًا من مشكلات المسائل الفرائد. وكان الكتاب الذى اعتنى بتهذيبه الشيخ الإمام العلامة أبو عمرو بن الصلاح ـ تغمده الله برحمته ـ من مشاهير المصنفات فى ذلك بين الطلبة لهذا الشأن، وربما عنى بحفظه بعض المهرة من الشبان: سلكت وراءه، واحتذيت حذاءه، واختصرت ما بسطه، ونظمت ما فرطه. وقد ذكر من أنواع الحديث خمسة وستين، وتبع فى ذلك الحاكم أبا عبد الله الحافظ النيسابورى شيخ المحدثين، وأنا ـ بعون الله ـ أذكر جميع ذلك، مع ما أضيف إليه من الفوائد الملقَطة من كتاب الحافظ الكبير أبى بكر البيهقى، المسمى بـ (المدخل إلى كتاب السنن)، وقد اختصرته أيضًا بنحو من هذا النمط، من غير وَكْسٍ ولا شَطَط، والله المستعان، وعليه الاتكال.

ذكر تعداد أنواع الحديث

صحيح، حسن، ضعيف، مسند، متصل، مرفوع، موقوف، مقطوع، مرسل، منقطع، معضل، مدلس، شاذ، منكر، ما له شاهد، زيادة الثقة، الأفراد، المعلل، المضطرب، المدرج، الموضوع، المقلوب، معرفة من تقبل روايته، معرفة كيفية سماع

الحديث وإسماعه، وأنواع التحمل من إجازة وغيرها، معرفة كتابة الحديث وضبطه، كيفية رواية الحديث وشرط أدائه، آداب المحدِّث، آداب الطالب، معرفة العالى والنازل، المشهور، الغريب، العزيز، غريب الحديث ولغته، المسلسل، ناسخ الحديث ومنسوخه، المصحف إسنادًا ومتنًا، مختلف الحديث، المزيد فى الأسانيد، المرسل، معرفة الصحابة، معرفة التابعين، معرفة أكابر الرواة عن الأصاغر، المدبج ورواية الأقران، معرفة الإخوة والأخوات، رواية الآباء عن الأبناء، عكسه، من روى عنه اثنان متقدم ومتأخر، من لم يرو عنه إلا واحد، من له أسماء ونعوت متعددة، المفردات من الأسماء، معرفة الأسماء والكنى، من عُرف باسمه دون كنيته، معرفة الألقاب، المؤتلف والمختلف، المتفق والمفترق، نوع مركب من اللذين قبله، نوع آخر من ذلك، من نُسب إلى غير أبيه، الأنساب التى يختلف ظاهرها وباطنها، معرفة المبهمات، تواريخ الوفيات، معرفة الثقات والضعفاء، من خلط فى آخر عمره، الطبقات، معرفة الموالى من العلماء والرواة، معرفة بلدانهم وأوطانهم.

وهذا تنويع الشيخ أبى عمرو وترتيبه رحمه الله، قال: وليس بآخر الممكن فى ذلك، فإنه قابل للتنويع إلى ما لا يحصى، إذ لا تنحصر[1] أحوال الرواة وصفاتهم، وأحوال متون الحديث وصفاتها.

(قلت): وفى هذا كله نظر، بل فى بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضها فى بعض، وكان أليق مما ذكره.

ثم إنه فرق بين متماثلات منها بعضها عن بعض، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه.

ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب، وربما أدمجنا بعضها فى بعض، طلبًا للاختصار والمناسبة. وننبه على مناقشات لا بد منها، إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) فى نسخة: تحصى.

١ ـ الأول: الصحيح

• **[تقسيم الحديث إلى أنواعه صحة وضعفًا][1]:**

قال: اعلم ـ علمك الله وإياى ـ أن الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف.

(قلت): هذا التقسيم إن كان بالنسبة إلى ما فى نفس الأمر فليس إلا صحيحًا أو ضعيفًا، وإن كان بالنسبة إلى اصطلاح المحدثين فالحديث ينقسم عندهم إلى أكثر من ذلك، كما قد ذكره آنفًا هو وغيره أيضًا.

• **تعريف الحديث الصحيح:**

قال: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذى يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معللاً.

ثم أخذ يبين فوائده، وما احترز بها عن المرسل والمنقطع والمعضل والشاذ، وما فيه علة قادحة[2]، وما فى روايته نوع جرح.

قال: وهذا هو الحديث الذى يُحكم له بالصحة، بلا خلاف بين أهل الحديث. وقد يختلفون فى بعض الأحاديث، لاختلافهم فى وجود هذه الأوصاف، أو فى اشتراط بعضها، كما فى المرسل.

(قلت): فحاصل حد الصحيح: أنه المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ، أو إلى منتهاه من صحابى أو من دونه، ولا يكون شاذًا، ولا مردودًا، ولا معللاً بعلة قادحة، وقد يكون مشهورًا أو غريبًا.

---

(١) هذه العناوين التى بين معكوفين [ ] زيادة على الأصل، زدناها تيسيرًا للقارئ والباحث.

(٢) المرسل: ما رواه التابعى عن النبى ﷺ بدون ذكر الصحابى. والمنقطع: ما سقط منه واحد فى موضع أو مواضع. والمعضل: ما سقط منه اثنان فأكثر فى موضع أو مواضع. والشاذ: مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه. والمعلل: ما كان فيه علة. وسيأتى بيان ذلك مفصلاً فى أنواعه إن شاء الله.

وهو متفاوت فى نظر الحفاظ فى محاله، ولهذا أطلق بعضهم أصح الأسانيد على بعضها. فعن أحمد وإسحاق: أصحها: الزهرى عن سالم عن أبيه. وقال على بن المدينى والفلاس[١]: أصحها: محمد بن سيرين عن عبيدة[٢] عن على. وعن يحيى بن معين: أصحها: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وعن البخارى: مالك عن نافع عن ابن عمر. وزاد بعضهم[٣]: الشافعى عن مالك، إذ هو أجلُّ من روى عنه[٤].

---

(١) هو عمرو بن على.

(٢) هو عبيدة ـ بفتح العين وكسر الباء ـ بن عمرو، ويقال: ابن قيس، السلمانى، بفتح السين وسكون اللام.

(٣) هو أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمى، كذا سماه ابن الصلاح فى المقدمة. وذكر عن أبى بكر بن أبى شيبة قال: أصح الأسانيد كلها: الزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عن على، يعنى ابن أبى طالب.

(٤) الذى انتهى إليه التحقيق فى أصح الأسانيد: أنه لا يحكم لإسناد بذلك مطلقًا من غير قيد، بل يقيد بالصحابى أو البلد. وقد نصوا على أسانيد جمعتها، وزدت عليها قليلاً، وهى:

أصح الأسانيد عن أبى بكر: إسماعيل بن أبى خالد عن قيس بن أبى حازم عن أبى بكر.

وأصح الأسانيد عن عمر: الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن عمر. والزهرى عن السائب بن يزيد عن عمر.

(ويزاد عليهما عندى: ما سيأتى فى أصح الأسانيد عن ابن عمر، وهى أربعة أسانيد، لأنه إذا كان الإسناد إلى ابن عمر من أصح الأسانيد، ثم روى عن أبيه، كان ما يرويه داخلاً فى أصح الأسانيد أيضًا).

وأصح الأسانيد عن على: محمد بن سيرين عن عبيدة ـ بفتح العين ـ السلمانى عن على. والزهرى عن على بن الحسين عن أبيه عن على. وجعفر بن محمد بن على بن الحسين عن أبيه عن جده عن على. ويحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن سليمان، وهو الأعمش، عن إبراهيم التيمى عن الحارث بن سويد عن على.

وأصح الأسانيد عن عائشة: هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. وأفلح بن حميد عن القاسم عن عائشة. وسفيان الثورى عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة. وعبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة. ويحيى بن سعيد عن عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن عائشة. والزهرى عن عروة بن الزبير عن عائشة.

وأصح الأسانيد عن سعد بن أبى وقاص: على بن الحسين بن على عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبى وقاص.

وأصح الأسانيد عن ابن مسعود: الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. وسفيان =